قصد المتكلم به ان يدل امر لا فانا نقول قد دل اللفظ على هذا المعنى كما نقول ان السيف قد قطع
هذا الجوهر فالقسم الاول هو الدلالة باللفظ والقسم الثاني هو دلالة اللفظ وقد اتضح الفرق
بينهما من ثلاثة اوجه الاول ان الاولى يشترط فيها القصد والثانية لا الثاني ان اللفظ لا يوصف
بالدلالة في القسم الاول الا مجازا لان الدال حقيقة هو المتكلم وفي الثاني يوصف بها حقيقة
الثالث ان المتكلم في القسم الاول يوصف بالدلالة حقيقة كما مر وفي الثاني لا يوصف بها
لعدم الالتفات اليه اصلا **الثاني** اعترض ايضا على تعريف المتقدمين الدلالة بالفهم
بان الدلالة علة في الفهم والعلة غير المعلول فلا يفسر احدهما بالاخر **واجيب**
بجوابين احدهما ان العلة في الفهم هو الوضع لا الدلالة ورد بان الوضع علة في الدلالة والدلالة
علة في الفهم لانك تقول دل على كذا لكونه موضوعا له وفهمت منه كذا لكونه دالا عليه فالوضع
حينئذ علة العلة نعم السؤال الثاني سلمنا انها علة فيه ولا نسلم امتناع التعريف لصحة
ان نقول هذا انسان لانه حيوان ناطق **قلت** وفيه نظر اذ هذه العبارة لا تدل
على ان العلة والمعلول يكونان شيئا واحدا حتى يصح تعريف احدهما بالاخر اذ الظاهر من معنى العبارة
ان هذا يصدق عليه الانسان لانه حيوان ناطق وهو صحيح من حيث ان اجزاء الماهية من حيث هي
اجزاء تخالف المجموع المركب منها من حيث انه مجموع كما تقرر في التعريف ويكتفي في التعليل
بادنى مخالفة ولو قصد بالانسان المذكور ماهيته من حيث تفصيلها لكان بمنزلة قولك هذا حيوان
ناطق لانه حيوان ناطق ولا خلاف في بطلانه فتعليل الشيء بنفسه باطل فحينئذ تعليل الدلالة
بالفهم ينافي انها عينه فلا تعرف به **وجوابه** ان المجيب لم يدع ان العلة والمعلول
شيء واحد حتى يعرف احدهما بالاخر بل يدعي انه لا يلزم من تعريف شيء بشيء امتناع تعليله به
لما تقرر من ان المعرف والمعرف غيران واذا كان لا يلزم من التعريف امتناع التعليل فلا يلزم
ايضا من التعليل امتناع التعريف بتلك الحجة عليهما وهذا هو المدعي وقال الشيخ ابن عرفة
الحق ان الحيثية كالمادية والفهم كالغائية **قلت** وكانه يوم لهذا الكلام على
ان يجعل هنا مقصدا ووسيلة حتى يجعل الخلاف المتقدم لفظيا ويقول لا شك ان من اعتبرها
من حيث المقاصد يقول هي الفهم ومن اعتبرها من حيث الوسايل يقول هي الحيثية وهو من
دقايق فهمه رحمه الله **الثالث** قد علمت فيما مر ان الدلالة اما وضعية واما عقلية
واما طبيعية ووجه انحصارها في هذه الاقسام الثلاثة ان الدلالة اما ان تكون اختيارية
ام لا فان كانت اختيارية فهي الوضعية والا فاما ان يمكن تغيرها ام لا فان امكن تغيرها
فهي الطبيعية والا فهي العقلية والى هذا الحصر اشار المص بقوله فالدلالة فيها اختيارية
تتغير بتغير الوضع الى اخر كلامه وان شيت قلت الدلالة اما ان تتوقف على وضع واضع ام لا
والثانية اما ان تحتمل النقيض ام لا فالاولى وضعية وهي التي يتوقف الفهم فيها على وضع واضع
والثانية طبيعية وهي التي لا يتوقف الفهم فيها على وضع واضع وتحتمل النقيض والثالثة
عقلية وهي التي لا يتوقف الفهم فيها على وضع واضع ولا تحتمل النقيض وقد علمت
ان المعتبر هي الوضعية اللفظية وانما ذكر غيرها ليستوفي الاقسام وليتميز المقصود من غيره
الرابع اعلم ان غرض المنطقي انما هو في المعاني لا الالفاظ من حيث هي لان موضوع الفن

المعلومات

قف
وجه انحصار الدلالة في الاقسام الثلاثة

مولانا في شرح ايساغوجي

مطلب
ان غرض المنطقي المعاني

المعلومات من حيث تؤدي الى المطلوب منها كما مر ولا شك ان المؤدي هو المعنى كان المطلوب
هو المعنى وانما يذكر الالفاظ لاضطراره اليها من حيث انها آلات لاستعمال المعاني ولما كان
غرضه المعاني كما ذكرنا لم يخص نظره بلغة دون اخرى بل يتتبع المعاني باي عبارة عبر عنها
قوله الحقيقي او المجازي الخ اشار به الى ما نقله السعد في شرح التلخيص عن كثير من
المحققين من ان الدلالات الثلاث لا تختص بما وضع له اللفظ وضعا حقيقيا بل تكون في غيره
من المجازات فاذا استعمل المتكلم اللفظ على طريق المجاز في جزء المسمى ولازمه كانت دلالة اللفظ
عليه مطابقة وعلى جزئه تضمنا ولازمه التزاما فالمطابقة عند ثم فهم السامع ما اطلق
عليه اللفظ حقيقة ام لا والتضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم
قال المص في شرح ايساغوجي وهذا هو الصواب **قوله** سببا تاما لما الخ يعني ان التضمن
والالتزام لا يستقل الوضع سببا فيهما لاحتياجه الى فهم المعنى المطابقي كما سيقرره فالسبب
التام اذا فيهما هو الوضع وفهم المعنى المطابقي فيلزم ان يكون الوضع جزء السبب كما قال وهنا بحث
وهو ان المطابقة ايضا لا يكفي الوضع فيها لاحتياجها الى حضور اللفظ بالبال والى معرفة الوضع
فها هنا ثلاثة اشياء هي السبب التام والوضع احدها فيكون جزء سببا ايضا ولك ان تجيب
بان هذين اي الحضور والمعرفة لما اشتركت الدلالات الثلاث في الاحتياج اليهما اخرجا عن الاعتبار
فصار التفصيل الذي ذكر بعد حضور اللفظ بالبال ومعرفة وضعه وبان يجعلا شرطين لا سببين
فيكون الوضع سببا تاما لا استقلاله وان توقفت الدلالة على شرط غير ان المص جعل الحضور في
اخر كلامه سببا **قوله** موقوف على فهم جزئه الخ الظاهر ان معنى التوقف هنا ان المركب
لا يفهم اي يعلم انه مركب حتى يفهم له جزء ويثبت انه جزء منه ضرورة ان المعنى اذا لم نجد له جزءا لا نحكم
عليه بالتركيب كما انه اذا لم يكن له جزء في نفس الامر ايضا فليس بمركب وليس المراد ان المركب من حيث
ذاته موقوف في فهمه من اللفظ على فهم الجزء والا لتناقض مع ما بعده وداز فتامله **قوله**
واذا نظرت الى الحقيقة وجدت السبب التام الخ حاصله انه لما علم بالعقل من وجود الكل وجود
الجزء ومن وجود الملزوم وجود اللازم لان الاول من كل منهما اخص من ثانيه ومهما وجد الاخص
وجد الاعم ضرورة ان الاخص انما يتقوم بالاعم علم انه كلما حضر المعنى بالبال حضر جزؤه وكلما حضر
المعنى فيه حضر لازمه كما ذكرنا فيكون اذا فهم الكل سببا تاما في فهم جزئه ولازمه سواء وضع للكل
لفظ ام لم يوضع وسواء ذكر اللفظ ام لا لفهم ذلك بالعقل كما قررنا غير انه اذا وضع للمعنى لفظ
توقف جزؤه ولازمه على ذلك اللفظ ايضا ضرورة توقفهما مثل المعنى لكونه اي اللفظ دالا عليه
ويستحيل عند انتفاء الدال العلم بالمدلول من حيث انه مدلوله فيكون اللفظ اذا دالا على الجزء واللازم
لانه كلما وجد اللفظ وجد مدلوله وكلما وجد المدلول وجد الجزء واللازم فكلما وجد اللفظ وجد الجزء
واللازم لكن لا يسمى باعتبار الجزء واللازم دالا حقيقة اذ لا يلزم من وجوده وجودهما ضرورة
احتياجهما الى تلك الواسطة والدال هو الذي يلزم من وجوده وجود المدلول فلا يكون اللفظ سببا
تاما في فهم الجزء واللازم البتة واما المعنى المدلول له فقد علمت مما تقدم انه سبب تام في
فهم جزئه ولازمه غير انه اذا وضع له اللفظ توقف عليه واذا توقف عليه توقف عليه جزؤه
ولازمه ضرورة ان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء ولا يخل هذا

قف
وهي الى ثلاثة
تنقسم

Copyright © King Saud University